E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2021/WG.2/Report
13 September 2022
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دور البرلمان في إعادة البناء بشكل أفضل للجميع

ندوة افتراضية، 13-14كانون الأول/ديسمبر 2021

موجـز

نَظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت عنوان "دور البرلمان في إعادة البناء بشكل أفضل للجميع"، وذلك بشكل ندوة افتراضية يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وهدف المنتدى إلى توفير فرصة لتبادل المعرفة بشأن التحديات المشتركة ولتفعيل الحوار الإقليمي للاستفادة من الممارسات الناجعة خلال الجائحة والتفكير بما كان يمكن القيام به بشكل أفضل، واقتراح الحلول الممكنة للتحديات المشتركة. وتخللت المنتدى خمس جلسات، تبادل فيها البرلمانيون الخبرات وناقشوا دورهم في دعم الجهود الوطنية لتحقيق خطة عام 2030 وضمان عدم إهمال احد. كما اتاح المنتدى الفرصة للنظر في المحاولات الحالية لتعزيز الأطر التشريعية لحماية حقوق كبار السن باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفاً في المنطقة التي تواجه تحديات متداخلة، ولاستعراض ما قامت به البرلمانات العربية لحماية كبار السن وضمان حقوقهم خلال جائحة كوفيد-19، وكيفية مساهمة هذه الجهود في ضمان إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر شمولاً واستجابة لهم. كما قدم المنتدى مجموعة من الرسائل الرئيسية التي سيتم الاستفادة منها في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030	6	4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	68-7	4
ألف- الجلسة الأولى: جلسة تمهيدية	25-8	5
باء- الجلسة الثانية: الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في التمثيل وفي سن القوانين	35-26	10
جيم- الجلسة الثالثة: الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في الموازنة العامة والرقابة	45-36	12
دال- الجلسة الرابعة: إعادة البناء بشكل أفضل لضمان عدم إهمال أحد: دور البرلمانات العربية في حماية كبار السن	58-46	14
هاء- الجلسة الخامسة: استجابات البرلمانات المؤسسية لجائحة كوفيد-19	67-59	17
واو- الجلسة الختامية: خطوات مستقبلية وملاحظات ختامية	68	18
ثالثاً- تنظيم الأعمال	80-69	19
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	69	19
باء- الافتتاح	78-70	19
جيم- المشاركون	79	21
دال- جدول الأعمال	80	21
المرفق- قائمة المشاركين		22

مقدمـة

1- أدت التداعيات المعقدة للجائحة العالمية المستمرة إلى إثقال الرحلة نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالعديد من التحديات. ويواجه العالم اليوم عدداً لا يحصى من التحديات الاجتماعية والاقتصادية العالمية التي تهدد التعافي الشامل تتطلب مواجهتها اتخاذ إجراءات فورية، وتعزيز العملية السياسية وتجديدها، وإذا حصلت المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية على شرعيتها من الناس وعملت معاً من أجل المصلحة العامة للأجيال القادمة.

2- تلعب البرلمانات دوراً محورياً في الاستجابة لأزمة كوفيد-19 والتعافي منها. وبالرغم من التحديات، اضطلع البرلمانيون بأدوارهم في التشريع والرقابة والتمثيل وإعداد ومراقبة الموازنة العامة للتأكد من أن السياسات المعتمدة تستجيب لأولويات ناخبيهم، وأن المبادرات التي نفذتها الحكومات كانت فعّالة، ولديها الموارد المالية المطلوبة، وتستهدف من هم في أمس الحاجة إليها. كما أظهرت البرلمانات سرعة في الاستجابة وقدرة على تبني ممارسات مبتكرة لضمان استمرار البرلمان في العمل في واقع متغير فرضته الجائحة.

3- وللانتقال إلى عالم ما بعد الجائحة، من المهم التفكير في الدروس المستفادة. كيف يمكن للبرلمان تسريع وتيرة التقدم نحو تنمية أكثر شمولاً واستدامة؟ كيف نتأكد من عدم إهمال أحد، بما في ذلك خلال الاستجابة للأزمات المستقبلية؟ كيف يمكن للبرلمانيين إبراز أصوات ناخبيهم في صنع السياسات بشكل عام وفي الاستجابة للأزمات بشكل خاص؟ ما هي الابتكارات والطرق الجديدة لممارسة العمل البرلماني التي يمكن تبنيها على المدى الطويل؟ هذه بعض الأسئلة التي تتطلب تفكيراً صريحاً ومشتركاً بين البرلمانات للخروج من هذه الجائحة بشرعية متجددة ودور أقوى لتحقيق المصلحة العامة.

4- في هذا الإطار، نظّمت الإسكوا والاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية "المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثر كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات"، وذلك على شكل حدث افتراضي عُقد عبر الإنترنت يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد استند المنتدى البرلماني لعام 2020 إلى جهود مشتركة استهدفت البرلمانيين في المنطقة وهي ثمرة شراكة فعالة جمعت الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية[1] والمنتدى البرلماني السنوي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية[2].

5- وقد وفر المنتدى فرصة مناسبة لتبادل المعرفة بشأن التحديات المشتركة ولتفعيل الحوار الإقليمي للاستفادة من الممارسات الناجعة خلال الجائحة والتفكير بما كان يمكن القيام به بشكل أفضل، واقتراح الحلول الممكنة للتحديات المشتركة. وخلال الجلسات، تبادل البرلمانيون الخبرات وتفاعلوا مع بعضهم البعض في نقاش حول دورهم في دعم الجهود الوطنية لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، لا سيما في أوقات الأزمات، فضلاً عن دور البرلمانات في ضمان عدم إهمال احد. كما اتاح المنتدى الفرصة للنظر في المحاولات الحالية لتعزيز الأطر التشريعية لحماية حقوق كبار السن باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفاً في المنطقة

---

(1) نظمتها الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في بيروت، بتاريخ 8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. https://www.unescwa.org/ar/events/ندوة-البرلمانات-العربية-خطة-التنمية-2030.

(2) نظمته الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في بيروت بتاريخ 24-25 كانون الثاني/يناير 2019. https://www.unescwa.org/ar/events/arab-region-parliamentary-forum-2030-agenda.

التي تواجه تحديات متداخلة (المخاطر الصحية، والفقر، والإقصاء إلخ)، ولاستعراض ما قامت به البرلمانات العربية لحماية كبار السن وضمان حقوقهم خلال جائحة كوفيد-19، وكيفية مساهمة هذه الجهود في ضمان إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر شمولاً واستجابة لهم. كما قدم المنتدى مجموعة من الرسائل الرئيسية التي سيتم الاستفادة منها في المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022.

أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030

6- خلُص المشاركون إلى التوصيات والرسائل الرئيسية التالية:

(أ) الربط بين أجندات التنمية والأولويات الوطنية وبين البرامج الحكومية والموازنات العامة وتوضيح دور الموازنات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز دور البرلمانيين في بناء الوعي المجتمعي حول الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة من خلال تواصلهم المباشر والدائم مع الناخبين؛

(ج) إقرار قوانين وطنية وإعداد خطط طوارئ خاصة لمواجهة الكوارث والأزمات في المستقبل وإدارتها بشكل فعال ومتسق ومتكامل؛

(د) تضمين الموازنات الوطنية بند خاص بالتخطيط للاستجابة للكوارث وإدارتها؛

(ه) الاستثمار بالتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات في البرلمانات العربية لزيادة فعاليتها، خاصة خلال الأزمات؛

(و) تعزيز المرونة بشكل يضمن استمرار التمثيل الفعال للشعب ووضع نظام داخلي قابل للتطوير ليس فقط خلال الازمات؛

(ز) تفعيل التنسيق بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية للعمل في إطار سياسي موحد لا سيما في ظل الأزمات وإدارة الكوارث، وتعزيز علاقة البرلمان بالمجالس الرقابية العليا وغيرها من المؤسسات الوطنية وعرض تقاريرها الدورية على البرلمان؛

(ح) تفعيل دور البرلمانات في وضع الأجندة التشريعية التي تخاطب الأولويات التنموية واحتياجات الفئات الضعيفة، خاصة في أوقات الكوارث؛

(ط) تطوير الأنظمة الداخلية وتفعيل قدرة البرلمان على تشكيل المجموعات البرلمانية المواضيعية أو اللجان المؤقتة وتزويدها بالصلاحيات المناسبة للاستجابة في حالات الأزمات والكوارث .التأكيد على شفافية البيانات والمعلومات المحينة والمفصلة وإتاحتها من قبل كافة الجهات التنفيذية للبرلمان لتمكينه من القيام بمختلف المهام، ووضع استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي لتيسير الحصول على المعلومات؛

(ي) إيجاد آلية لعرض التقرير الوطني الطوعي لمراجعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة على البرلمان في جلسات اللجان وكذلك في الهيئة العامة؛

(ك) التأكيد على دور البرلمان في التنمية المستدامة والتعاون مع الحكومة التنفيذية في تحقيق خطة عام 2030 وكذلك في مراقبة عمل الحكومة في جهودها لتنفيذ الخطة، كي لا تصبح خطة 2030 ضحية الكوارث؛

(ل) اقتراح وضع نموذج قانون عربي لإدارة المخاطر والكوارث؛

(م) التواصل المباشر مع الناخبين والمجموعات الأكثر هشاشة خلال الأزمات للنظر في أولوياتهم، وتفادي تأثير المخاطر الناتجة عن الأزمات على هذه المجموعات؛

(ن) إعداد الخطط التي تضمن استمرار عمل البرلمان بشكل منتظم خلال الازمات، وتحديد آليات تنفيذها، والنظر في القانون أو النظام الداخلي الذي ينظم عمل البرلمان .تعزيز علاقة البرلمان مع الجهات المساندة مثل المكاتب الاحصائية ودواوين المحاسبة ومنظمات مكافحة الفساد والمجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمتابعة؛

(س) التأكيد على أهمية الالتزام بمبدأ الشفافية في عمل البرلمان بما في ذلك شفافية البيانات والمعلومات؛

(ع) تغيير النظرة النمطية نحو كبار السن بحيث يصار إلى اعتبارهم أعضاء فاعلين في المجتمع وأصحاب معرفة وخبرات ذات فائدة في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

(ف) ضمان التكامل بين السياسات والتشريعات المختلفة والربط بين مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لحماية كبار السن وتأمين حقوقهم ودمجهم في المجتمع؛

(ص) تطوير الأدوات والآليات المبتكرة للاستفادة من خبرات ومعارف المتقاعدين من خلال تنظيم منتديات أو إعداد قواعد بيانات للمهنيين المتقاعدين .نشر التوعية المجتمعية بين الشباب تخصيراً لمرحلة العمر المديد صحياً، ورياضياً، ومالياً، واجتماعياً (مثل التطوع)، وتطوير سياسات في هذا الإطار تستهدف الشباب بشكل خاص؛

(ق) تطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة لكبار السن بحيث يتم توحيد ملامح السجل الخاص بكل شخص ويسمح باستخدامها بشكل بيني عبر الوزارات والقطاعات المختلفة، مما يتطلب تحولاً رقمياً يعمل كرافعة لكافة جوانب التنمية المستدامة.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

7- نُظِّمَ الاجتماع في خمس جلسات تخللتها عروض ونقاش عام حول أبرز القضايا المطروحة.

ألف- الجلسة الأولى: جلسة تمهيدية

8- يسرت هذه الجلسة السيدة ميساء يوسف، رئيسة الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا بالإنابة. واستُهلت أعمال الجلسة بعرض لآثار جائحة كوفيد-19 على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية قدمته السيدة هانيا صبيدين ديماسي من الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. فقدمت لمحة دلالية حول وضع بعض الأهداف على الصعيد الإقليمي وأثر الجائحة عليها. فأفادت انه بالنسبة للهدف الأول، كانت معدلات الفقر في المنطقة العربية في ازدياد بعكس الاتجاه العالمي، كما كانت اللامساواة في ازدياد وأنظمة الحماية الاجتماعية ضعيفة تستثني عدة فئات من المجتمع. وبسبب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن يزداد عدد الفقراء في المنطقة العربية في عام 2021 بـ 16 مليون شخصاً ليصبح المجموع يقارب ربع سكان المنطقة، وهذه التوقعات تستثني دول الخليج وتعتمد على التعريفات الوطنية للفقر.

9- كما أفادت ان قبل الجائحة كان عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 116 مليون شخص و46 مليون لديهم نقص في التغذية و115 مليون لديهم زيادة في الوزن. هذا وتحل المنطقة العربية في صدارة مناطق العالم المستوردة للأغذية حيث تشير التقديرات إلى أن نصف السعرات الحرارية المستهلكة إقليمياً هي مستوردة من خارج المنطقة. كما أن الاستثمار في الزراعة منخفض إذا ما قورن بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ويدل على ذلك مؤشر التوجّه الزراعي الذي بلغت قيمته 0.15 فقط عام 2019 وهو أقل من ثلث المتوسط العالمي 0.53. وتؤثر عدة عوامل على هذا الهدف، أبرزها الازدياد السكاني فمن المتوقع أن يزداد عدد السكان بحوالي 53 بالمائة بحلول عام 2050 كما أن أزمات النزوح واللجوء تزيد الطلب على الغذاء علماً أن أكثر من نصف اللاجئين والنازحين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات مختلفة (متوسطة أو شديدة). ثم أضافت أن آثار جائحة كوفيد على الأمن الغذائي تمثلت في تراجع الإنتاج الزراعي وتضرر صغار المزارعين، وانخفاض صادرات المنتجات الزراعية والغذائية في المنطقة بنسبة 8 في المائة في عام 2020، وارتفاع الأسعار بنسبة 10 في المائة بسبب القيود التجارية، وتقييد إمكانية حصول البعض على الغذاء وانخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية.

10- ثم انتقلت السيدة صبيدين ديماسي إلى الهدف الثالث المرتبط بشكل مباشر بأزمة كوفيد فأفادت ان في المنطقة العربية تطغى أنظمة رعاية صحية متجزأة ونسبة مرتفعة من الإنفاق الشخصي على الصحة (أكثر من 37 بالمائة عام 2015) تعتبر من الأعلى عالمياً رغم وجود تفاوتات كبيرة (تتراوح بين حوالي 6.2 بالمائة في قطر إلى 81 بالمائة في اليمن). فلا تزال التغطية الصحية الشاملة والتي تعتبر من أهم أسس الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، أقل من المعدل العالمي.، حيث أن الفيروس ألقى ضغوطاً غير مسبوقة على النظم الصحية. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة كمحدودية الموارد البشرية والمالية، وضعف البنية الأساسية والتجهيزات، كما أثرت الجائحة على الخدمات الصحية الأساسية والطلب عليها وعلى حملات التطعيم (أي التطعيم الدوري لغير كوفيد) وخدمات صحة الطفل والأم وغيرها. أما البلدان التي كان لديها خطط الاستعداد للطوارئ والكوارث، فتبين انها تتمتع بالقدرة والفعالية الأكبر للتصدي والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

11- وأشارت ان الأثر لم يكن حصراً سلبياً، فقد حفزت الجائحة التعاون الدولي والمتعدد الأطراف بشكل غير مسبوق لإنتاج اللقاح ولتصميم الآلية لتوزيعه بشكل متساو، وهذا ما يعتبرأحد الدروس المستفادة التي تستحق البناء عليها. ثم انتقلت إلى الهدف 8 الذي يتناول البعد الاقتصادي. فأفادت ان الاقتصادات العربية هي اقتصادات ذات طبيعة ريعية هشة تعود إلى اعتمادها على قطاعي النفط والخدمات. فتصل نسبة البطالة في المنطقة إلى ضعف النسبة العالمية، وتعتبر البطالة بين الشباب الأعلى بين الأقاليم حيث تصل إلى 26 بالمائة. وتتباين نسبة مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة حيث يشارك 73 بالمائة من الرجال بينما تشارك فقط 21 بالمائة من النساء (عام 2019). وتسجل نسبة من العمالة في القطاع غير النظامي 64 بالمائة وهي بطبيعتها هشة ومرتفعة المخاطر. فازدادت المخاطر نتيجة للجائحة مثل تسريح العمال أو خفض ساعات العمل أو تقليص الأجور، حيث قامت العديد من بلدان المنطقة العربية وغيرها من البلدان في العالم بتطبيق هذه الإجراءات. ولم تنحصر المخاطر على العاملين في القطاع غير النظامي بل شملت القوى العاملة بشكل عام.

12- وبعد ذلك تناولت الأهداف البيئية، وهي تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان العربية التي تعاني من ندرة المياه العذبة. فتبلغ نسبة سحب المياه العذبة من موارد المياه العذبة 103 بالمائة مقابل 18 بالمائة دولياً. وتتطلب توصيات الوقاية للتصدي للأزمة الصحية التي نمر بها غسل اليدين بشكل متكرر، لذا إزداد الطلب على المياه وظهرت أهمية معالجة أوجه عدم المساواة في الوصول إلى خدمات جيدة لإمدادات المياه خاصة بين الريف والحضر.

13- وبالرغم من أهمية التنبه للبعد البيئي، فقد اغفلته إلى حد كبير التدابير الطارئة التي قامت بها الدول أو لربما أساءت إليه. فعلى سبيل المثال، شمل الدعم الذي قدمته الحكومات لقطاع الأعمال جميع أنواعها حتى تلك التي لديها بصمة بيئية عالية، كما تم تخفيض التعريفات والرسوم الكهربائية، مما رفع حجم الاستهلاك، وهي في المنطقة العربية تعتمد على الوقود الأحفوري. ويقتصر استخدام الطاقة المتجدّدة على 4.1 بالمائة فقط من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة، مقابل متوسط عالمي قدره 18 بالمائة.

14- وبعد ذلك تناولت الهدف 17 وهو هدف مركب يرتبط بالتجارة والبيانات والتكنولوجيا، ويعيد التأكيد على أهمية سد الفجوة الرقمية في المنطقة. فركزت على موضوع التكنولوجيا التي تلعب دوراً أساسياً في ضمان استمرار الأعمال والتعليم والخدمات، فالدول التي عمِلت على تطوير بنية أساسية متطورة للتكنولوجيا وحرصت على مبدأ عدم إهمال أحد في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، كانت اكثر استعداداً لمواجهة الجائحة وإدارة الموارد وتسهيل استمرار الأعمال التجارية والتعليم. وأضافت انه بالنسبة للفجوة الرقمية، أي الوصول إلى الإنترنت، فعلى المستوى دون الإقليمي نسبة الاتصال بالإنترنت في البلدان الأقل نمواً هي 21.8 بالمائة مقابل 78.4 بالمائة في دول الخليج. كما أشارت إلى وجود فجوة رقمية بين الرجال والنساء حيث أن 61 بالمائة من الرجال لديهم اتصال بالإنترنت مقابل 47 بالمائة من النساء، وبين المدن والريف حيث ان نسبة الاتصال بالإنترنت في المدن سجلت 74 بالمائة مقابل 34 بالمائة في الريف. وفي الوقت نفسه، كان للجائحة أثر إيجابي في مجال التكنولوجيا حيث حفزت الحكومات ومختلف الأطراف غير الحكومية على العمل بشكل حثيث لتطوير التطبيقات والحلول التكنولوجية المبتكرة لمواجهة الجائحة او لضمان استمرار العمل اليومي خلال فترات الحجر الصحي وتطبيق التباعد الاجتماعي.

15- واختتمت مداخلتها بالإشارة إلى انه يتوفر على موقع الإسكوا بوابة لأهداف التنمية المستدامة تضم مجموعة من الأدوات الإحصائية، ومرصد لمؤشرات خطة عام 2030 ومواد تعليمية حول الخطة وتمويلها واستعراضها، ومواد هامة تتناول تداعيات الجائحة في عدة قطاعات وتطرح مجموعة من التوصيات في 14 موجز سياساتي.

16- وتلا ذلك عرض قدمته السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، حول الاتجاهات والنتائج الأولية لاستجابة البرلمانات العربية لجائحة كوفيد-19. فأثنت على ما تفضلت به زميلتها السيدة صبيدين ديماسي بأن جائحة كوفيد كان لها أثر بالغ على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، والذي عرقل المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحتى عكسها في بعض المجالات. فأضافت ان الأسئلة المطروحة اليوم أمام الجميع هي كيف نتعافى من هذه الكارثة؟ وما هي الدروس المستفادة لمواجهة التحديات الهيكلية وتصحيح النهج المتبعة لبناء غد أفضل للجميع؟ فأوضحت أن إعادة بناء مجتمعات محصنة يحتاج إلى تضافر الجهود والمساهمة الفعّالة لكافة الشركاء، والبحث في دور البرلمانات في الاستجابة لجائحة كورونا والتعافي منها ووضع دولنا العربية على المسار الصحيح نحو تحقيق تنمية مستدامة لا تستثني أحداً. وأكدت أن للبرلمان دوراً محورياً في تحقيق أهداف أجندة 2030 من خلال تمثيل هموم الناخبين والاستجابة لأولوياتهم عبر سن التشريعات واعتماد الميزانيات ومراقبة الأداء الحكومي. ومثلت جائحة كورونا الكارثية تحدياً للمؤسسة البرلمانية كما لباقي مؤسسات الدولة وفرضت على البرلمانات التكيف السريع ليؤدي البرلمانيين واجباتهم ومهامهم. فعلى صعيد الإدارة البرلمانية، وفي ظل تقييد الحركة والتجول وفرض إجراءات التباعد الاجتماعي، عملت البرلمانت على التكيف من خلال:

(أ) فرض إجراءات السلامة الصحية داخل المؤسسة (مثلاً حد عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة، التعقيم،...)؛

(ب) تعزيز معرفة النواب والموظفين بالقضايا المرتبطة بالجائحة؛

(ج) اعتماد آليات العمل عن بعد للبرلمانيين وللموظفين البرلمانيين (الاعتماد على التطبيقات الإلكترونية للاجتماعات عن طريق الإنترنت) واعتماد آليات للتصويت عن بعد (مثلا في تونس والإمارات)؛

(د) إنشاء لجان مخصصة (مؤقتة) للاستجابة للأزمة (كما في حالة نيوزيلندا)، والقيام بالبحوث وإعداد التقارير العامة حول أداء السلطة التنفيذية. كما قامت بعض البرلمانات بتحديد لجان ذات أولوية للعمل خلال الجائحة كلجان الصحة والموازنة (مثل كندا وفرنسا) وتم تزويد هذه اللجان بكافة الموارد البشرية والمادية المتاحة.

17- وتضم التحديات التي تمت ملاحظتها في هذا المجال:

(أ) عدم جهوزية معظم البرلمانات للعمل في ظل حالات الطوارئ والأزمات: فمعظم البرلمانات افتقرت إلى خطط طوارئ توضح آلية عمل البرلمان في حال وقوع أزمة، وقد واجهت العديد من البرلمانات العديد من الصعوبات في المباشرة في عملها بالسرعة المطلوبة- بعد تفشي الجائحة.

(ب) تقييد الأنظمة الداخلية: دار العديد من النقاشات حول إمكانية عقد الاجتماعات البرلمانية عن بعد وحول قانونية هذه الاجتماعات، وقد عمدت بعض البرلمانات حول العالم إلى تعديل أنظمتها الداخلية (كما في حال اسبانيا وفنلندا و والبرازيل ولوثوانيا وألمانيا وبلجيكا وغيرها) وهو أمر معقد لا سيما إذا كان النظام الداخلي صادر بموجب قانون. أما في دول أخرى حيث يلزم الدستور النواب بالحضور جسدياً تحت قبة البرلمان، فاضطرت هذه الدول إلى تعديل الدستور (مثل سنغافورة والتشيلي والإمارات) للسماح بالعمل عن بعد. وفي تونس مثلاً، فقد أناط البرلمان مكتب المجلس بصلاحيات واسعة خلال الجائحة لتيسير العمل. وبالتالي من المهم أن تتضمن الأنظمة مواد تعطي مرونة أكبر في العمل خلال الأزمات.

(ج) تباين في القدرات التكنولوجية والموارد الإلكترونية بين البرلمانات وأيضا بين أعضاء البرلمان الواحد خاصة في المنطقة العربية: ان بعض البرلمانات كانت مهيأة بأجهزة الكمبيوتر وبالأنظمة الإلكترونية والإنترنت والبنية التحتية الإلكترونية المطلوبة، في حين عانت برلمانات أخرى من الحصول على هذه البنية الطلوبة في الوقت المناسب.

18- كما أوضحت السيدة سلمان أن بعض البلدان قامت بإعلان حالة الطوارئ والتي تعطي بموجبها صلاحيات تشريعية أوسع للسلطة التنفيذية. وفي العديد من البلدان، يناط بالبرلمان مسؤولية إعلان حالة الطوارئ وكذلك تعليقها (كما في هنغاريا والنروج مثلاً) وتستمر مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان حتى خلال حالات الطوارئ. ولكن في بعض البلدان، مهمة إعلان حالة الطوارئ وتمديدها وتعليقها مناطة بالرئاسة/السلطة التنفيذية دون ضرورة الرجوع إلى البرلمان.

19- ثم انتقلت السيدة سلمان لتتناول الدور التشريعي للبرلمان حيث أفادت ان الأزمات والكوارث تفرض على الدول السرعة في الاستجابة وذلك للحد من الأضرار الناتجة عنها وحماية الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر. وفي أغلب الأحيان، تلعب السلطة التنفيذية الدور الأكبر في اتخاذ قرارات إجرائية وكذلك تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، لكن ذلك لا ينفي مسؤولية البرلمان في النظر في مشاريع القوانين للتأكد من ملائمتها مع احتياجات الناخبين، لا سيما الأضعف بينهم، وتقديم مقترحات قوانين ذات الصلة.

20- وتشمل التحديات التي واجهتها البرلمانات في أداء دورها التشريعي:

(أ) ازدياد الأولويات المتصلة وغير المتصلة بكوفيد وتشتيت الجهود على كافة المواضع حتى لو أخذت الجائحة الحصة الأكبر. وقد عمدت بعض البرلمانات كما في أستراليا إلى النظر في القوانين ذات العلاقة بكوفيد فقط؛

(ب) تداخل المواضيع حيث كان للجائحة أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي تشابك القوانين والإجراءات المطلوبة (مثلا إجراءات نظم الحماية الاجتماعية لحماية العائلات الأكثر فقراً) والحاجة إلى خبرات تقنية ومعارف محددة لطرح في هذه الإجراءات أو تقييمها في حال تقدمت بها السلطة التنفيذية (مثلا لبنان ومصر والمغرب)؛

(ج) الصعوبة في الوصول إلى المعلومات المحينة والمفصلة وبالسرعة المطلوبة؛

(د) انشغال البرلمانيين بتقديم الخدمات (مثلا المعدات الطبية وغيرها) مما يحد من تفرغهم للقيام بمهامهم التشريعية.

21- في حين واجهت البرلمانات بشكل عام صعوبة في أداء مهامها التشريعية، لعب البرلمانيون دورهم التمثيلي بشكل مميز في الكثير من الأحيان على الرغم من القيود المفروضة وصعوبة التواصل مع الناخبين. وقد عمد البرلمانيون إلى التواصل مع ناخبيهم عبر وسائل التكنولوجيا أو عبر تنظيم لقاءات في أماكن مفتوحة. كما عقدوا جلسات استماع داخل اللجان بهدف جمع المعلومات (ومنها جلسات اجتماع لأخصائيين، وجمعيات وغيرها) مما ساهم في بناء معرفة النواب وأيضاً في تأثير الناخبين المباشر على عملية صنع السياسات.

22- وأضافت السيدة سلمان ان البرلمانيون ساهموا أيضاً في بناء الوعي المجتمعي حول الجائحة من خلال علاقتهم المباشرة بدوائرهم (مثلا البلديات والمجالس المنتخبة وخلايا إدارة الأزمات). لكن في معظم البلدان بقيت هذه المشاركة فردية واقتصرت على نشاط البرلماني الفرد أو نشاط الكتلة البرلمانية، في حين لم يشارك البرلمان في الغالب في اللجان الوطنية لإدارة الأزمة.

23- كما أضاءت على أهمية السرعة في تخصيص الموارد المالية المطلوبة لترجمة المبادرات وتنفيذها أثناء الاستجابة للأزمات. فأطاحت أزمة كوفيد في العديد من البلدان ببرامج صرف الموازنة العامة وأعادت ترتيب الأولويات مما كان له أثر على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. و نجحت بعض البرلمانات في التأثير على الموازنات وتعديل مشروع قانون الموازنة بما يتناسب مع أولويات المواطنين (مثلا في الحالة المغربية وفي تونس).

24- وتضم أبرز التحديات التي تمت مواجهتها في هذا الإطار:

(أ) الصرف من خارج الموازنة وليس بحسب الموازنات الموافق عليها وذلك نتيجة للحاجة إلى الاستجابة السريعة والتي بدأت بعد إقرار الموازنة للعام 2020، وإنشاء صناديق وطنية للاستجابة للجائحة، وتحويل المساعدات الخارجية والهبات الداخلية إليه وكل ذلك خارج مراقبة البرلمان؛

(ب) طبيعة الموازنات في العديد من الدول العربية والتي تأخذ شكل موازنات بنود وليس موازنات برامج مما يصعب على البرلمانيين القيام بدورهم في ما يتعلق بدراسة أثر الموازنات المعتمدة لاسيما على الفئات الضعيفة؛

(ج) ضعف دور البرلمانات في معظم الدول العربية في تدقيق وإقرار الحسابات الختامية وضعف العلاقة مع الأجهزة العليا للرقابة.

25- وأوضحت السيدة سلمان ان في حالات الأزمات يلعب البرلمان دوراً محورياً في مراقبة الأداء الحكومي للتأكد من أن البرامج الحكومية تنفذ بفعالية وتحمي الناخبين ومصالحهم. وللبرلمان عدد من الآليات في هذا المجال كالأسئلة الشفوية والكتابية والاستجوابات وصولاً إلى طرح الثقة. وتضم التحديات التي واجهتها بعض البرلمانات تأخر السلطة التنفيذية بالإجابة على أسئلة السلطة التشريعية لا سيما ضمن المهل القانونية المحددة لذلك، وضعف قدرة البرلمانات على تشكيل لجان استقصائية وجمع المعلومات. وفي الختام، تبين التجارب تقدماً في العمل البرلماني في المنطقة العربية وممارسات واعدة، لكن تبين أيضاً الحاجة الماسة إلى تفعيل دور البرلمانات وبناء قدرتها على الاستجابة للأزمات.

باء- الجلسة الثانية: الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في التمثيل وفي سن القوانين

26- يسّر هذه الجلسة السيد عزمي صالح الشعيبي، برلماني سابق وعضو في منظمة أمان في فلسطين. اتخذت الجلسة شكل نقاش مفتوح قام خلالها المشاركون بتبادل الممارسات والخبرات البرلمانية. وتمحور النقاش حول الأسئلة التالية: (أ) ما هي مقترحات القوانين التي قدمتها البرلمانات للاستجابة لجائحة كوفيد-19؟ كيف عالجت هذه القوانين أهداف التنمية المستدامة وهل استهدفت الفئات الأكثر ضعفاً؟؛ (ب) هل استطاعت البرلمانات أن تدقق في مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية؟ وما هي التحديات؟؛ (ج) هل استطاعت البرلمانات ان تضمن دعم الاستجابات الوطنية لكوفيد-19 للتعافي الأخضر؟؛ (د) كيف عمل البرلمانيون لضمان مشاركة المواطنين على الرغم من الإجراءات المقيدة للحركة؟؛ (هـ) هل نجح النواب في عكس أولويات ناخبيهم في السياسات المعتمدة؟؛ و (و) إلى أي مدى تمكن البرلمانيون من مقابلة و/ أو استشارة المواطنين، بما في ذلك الفئات الغير ممثلة أو المهمشة أو الضعيفة في المجتمع (مثل الفقراء، والأقليات، والنساء، والشباب) لضمان مراعاة احتياجاتهم؟

27- افتتح الجلسة السيد عزمي صالح الشعيبي، برلماني سابق وعضو في منظمة امان في فلسطين، مرحباً بالحضور ومشيراً أن سلسة اللقاءات المتواصلة خلال الـ 3 سنوات الماضية كان لها أهمية في مساعدة العاملين في البرلمانات في تقليل الخسائر وتعظيم الانجازات. كما أضاف ان تداخل الازمات في المنطقة يشكل تحدي للتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه، أتاحت الأزمة الفرصة لمراجعة الخطط الوطنية المستدامة لعام 2030 وسبل مواجهة وادارة المخاطر ومعالجتها والاستجابة لها. وهذا تطلب مساهمة البرلمان من خلال تشريع إدارة الكوارث أو تطوير السياسات العامة. وأمل السيد الشعيبي أن يبني هذا المنتدى على التوصيات والمخرجات الصادرة عن المنتدى السابق ويستكمل العمل على تنفيذها وتحقيق المزيد من الانجازات القائمة على الدعم المتبادل والاستفادة من تجارب وخبرات البلدان، خاصة فيما يخص إصدار التشريعات في أوقات الطوارئ والحفاظ على الحقوق والحريات الشاملة. وأن عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ تتطلب سياسات ضرورية وملحة لا تؤدي إلى خسائر في التنمية، فالبرلمان له علاقة بالتشريع والرقابة وادارة المال العام والموازنات وضمان تحديد أهداف محددة كضمان حق الفئات المهمشة.

28- قام السيد رضا فرج، عضو مجلس الشورى البحريني، بتسليط الضوء على دور الاسكوا في تعميم تجربة البحرين في التصدي للجائحة ودور السلطة التشريعية في ايجاد ضوابط ودعم يصب في خدمة المواطن كمثال لتعميمها على الدول.

29- وبعد ذلك، تحدث السيد محمد علي حسن علي، عضو مجلس الشورى البحريني، عن أهم الخطوات التي اتخذها البرلمان العربي على الصعيدين التشريعي والمؤسسي كإعداد قوانين عربية موحدة لدعم جهود التعافي ومنه قانون العربي الموحد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي كانت الاكثر تضرراً خلال فترة كوفيد-19 وقانون عربي موحد حول تنظيم أوضاع العمالة غير المنظمة وحماية حقوقها في العالم العربي وانشاء البرلمان لجنة مشتركة للتنمية المستدامة وتعكف على اعداد برامج عمل مختصة لتفعيل جهود البرلمانية العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحرصا على الاستفادة من الدروس يعمل البرلمان بالتعاون مع السلطات المختصة على احداث رؤية برلمانية للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وعليه ركز السيد علي على ثلاث مداخل يمكن أن تشكل دور للبرلمانيين للاستجابة لأزمة كوفد-19 في الفترة القادمة هي: الاعتماد على استراتيجية التعافي الأخضر التي تقوم على حماية البيئة، والتحول الرقمي للتكيف مع الوضع الجديد، والاستثمار في القطاعات المولدة للوظائف خاصة بعض خسارة 255 مليون وظيفة في العالم في 2020.

30- أثنت السيدة سلام سنكر، عضو مجلس الشعب السوري، على انجازات سوريا من خلال ادماج البعد البيئي في جهودها للتصدي لجائحة كوفيد. فتم اصدار قوانين ومراسيم تشريعية في مختلف المجالات وتشريعات تخص الأسرة والأطفال وكبار السن. وهدف ذلك إلى تعزيز دور عملية التنمية وتطوير المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالبرلمان السوري، وزيادة المشاركة والتواصل والتشبيك في عمل لجانه الدائمة وفي جلسات المجلس مع الوزارات المعنية، وعبر المشاركة بالندوات وورشات عمل توعية، وتقديم الخدمات المبنية على أطر المشاركة.

31- أفادت السيدة سحر عطية، عضو مجلس النواب المصري، أنه في بداية الأزمة تم رصد اعتمادات اضافية في موازنة الدولة وتم التنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حيث تم رصد 11 مليار جنيه للاحتياجات الملحة لقطاع الصحة و2.8 مليار جنيه للمهن الطبية و 400 مليون جنيه لتعيين كوادر طبية جديدة. ثم ذكرت القوانين المهمة التي أتت نتيجة لآثار الأزمة كقانون الطوارئ الطبية لإنشاء صندوق للمتضررين والمتوفيين كدعم وتعويض، قانون الأوبئة والجوائح الصحية الذي يتضمن اجراءات استثنائية بهدف سلامة المواطنين، وقانون حماية المرأة من العنف.

32- من جهتها، عبرت السيدة الهام ساقي، عضو مجلس النواب المغربي، عن الدور الكبير الذي لعبه مجلس النواب في اتخاذ المسؤولية والتأكيد على التضامن الوطني حيث تم إنشاء صندوق نقدي لمواجهة أثار الجائحة. كما تم المصادقة على النصوص القانونية المرتبطة بحالات الطوارئ الصحية والعديد من النصوص التشريعية المتصلة بمجالات اجتماعية واقتصادية. كما أشارت إلى الدور الفعَّال الذي لعبه البرلمان في التشريع والرقابة والتقييم في احكام الدستور وفي تعزيز الجهود الوطنية الرامية الى مواجهة الجائحة.

33- ثم أفاد السيد جورج عقيس، عضو مجلس النواب اللبناني، أنه لم يتم فصل السلطات في لبنان بل اعتمد العمل باطار تعاوني لمواجهة المخاطر وطرح بعض التوصيات كالتالي: وضع تشريعات عربية موحدة لادارة كوارث الأزمات كدولة الامارات التي لها تشريع قديم نسبيا يرعى ادارة المخاطر ويوزع المسؤوليات بين السلطات ويوضح المسار للدولة لمواجهة أي أفة. وأشار أن من واجب البرلمان فرض رأيه على الحكومة بعدم الموافقة على موازنة لا تتضمن بند خاص لمواجهة الكوارث والأزمات. كما أنه من الضروري وجود قراءة

موحدة لأهداف التنمية المستدامة. وأخيرا تطلع الى لقاءات أخرى للبحث بشكل مباشر وشفاف في مشاركة الاخفاقات والتحديات خلال فترة الوباء.

34- وأوضحت السيدة عناية عز الدين، منسقة الهيئة النيابية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة وعضو في مجلس النواب اللبناني في مداخلتها ان تفاقم اللامساواة يأتي كنتيجة لتزامن أثار أزمة كوفيد-19 مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظراً لأهمية الأزمة بالنسبة للدولة اللبنانية لا سيما في ظل ضعف الامكانيات المادية كان هناك ضرورة لمراجعة اتفاقيات البنك الدولي. وفي هذا السياق أعيد توزيع الميزانية لمواكبة احتياجات الجائحة. فتم تجهيز المستشفيات والقطاع الصحي، وتحديد مبلغ مالي لتوزيع اللقاحات، وفتح اعتمادات اضافية في الموازنة اللبنانية لمساعدة المواطنين اجتماعياً، وتأمين الدعم اللازم لشبكة الحماية الاجتماعية وتأمين الموازنة للبطاقة التمويلية.

35- وأضافت السيدة عز الدين أن معظم التشريعات كانت مرتبطة بإعفاءات من الضريبة والرسوم وتعديلات في القطاع التربوي. كما أوضحت ان عملية التعلم عن بعد لم تكن ناجحة إلى حد كبير نتيجة التفاوتات في المستوى المعيشي بين الناس وبالتالي قدرتهم على التأقلم مع متطلبات التعلم عن بعد، بالإضافة إلى التفاوتات بين المناطق خاصة فيما يتعلق بالتغذية الكهربائية والوصول إلى الإنترنت. وأشارت إلى التجربة الجديدة والشمولية في البرلمان حيث تم عقد جلسات استماع إلكترونية هدفها تحديد الأمن الاقتصادي للمرأة في ظل الجائحة تضمنت فئات من مختلف المناطق والأعمار ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وشكلت الأزمة فرصة لوضع سياسات إصلاحية لمكافحة الفساد والمساءلة. أما على صعيد الأمن الغذائي فقام المجلس بعملية تحليل لكل الأطر التشريعية والتنفيذية التي تطال ركائزه الأربع بعدما أفادت البيانات أن 37 بالمائة فقدوا الأمن الغذائي. وعليه، تم وضع لائحة بكل التشريعات التي يجب إما تطويرها أو تعديلها أو حذفها.

جيم- الجلسة الثالثة: الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في الموازنة العامة والرقابة

36- يسّر هذه الجلسة السيد عادل الصرعاوي، برلماني سابق في مجلس الأمة الكويتي. واتخذت الجلسة شكل نقاش مفتوح قام خلالها المشاركون بتبادل الممارسات والخبرات البرلمانية. وتمحور النقاش حول الأسئلة التالية: (أ) هل استطاعت البرلمانات ان تراقب أداء السلطة التنفيذية خلال الاستجابة لجائحة كوفيد-19؟؛ (ب) هل تم أخذ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار عند مراقبة السلطة التنفيذية؟؛ (ج) ما هي بعض العوامل التي دعمت هذا الدور؟ ما هي التحديات التي تمت مواجهتها؟؛ (د) هل استطاعت البرلمانات ان تدقق في مشاريع الميزانيات وتعدلها لضمان استثمار التمويل والموارد بشكل فعّال ولدعم التنمية المستدامة والشاملة؟ ما هي بعض التحديات؟؛ (هـ) كيف يمكن للبرلمانات تعزيز دورها الرقابي ودورها في عملية الموازنة للمساهمة بفعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل الأزمات المحتملة؟

37- سلط السيد محمد شوكي، رئيس اللجنة المالية والتنمية الاقتصادية وعضو مجلس النواب المغربي الضوء على دور المجلس في الاستجابة لأزمة كوفد، خاصةً دور البرلمانات في الموازنة العامة والرقابة. وأفاد أن المغرب قامت عقب الأزمة بالمصادقة على قوانين المالية السنوية التي تناولت تحديات الازمة وجعلت من تلبية احتياجات المواطنين في تحقيق التنمية المستدامة في مقدمة أولويات السلطة التنفيذية والتشريعية. كما كان للبرلمان المغربي تقييم لمدى تضمين الميزانية العامة للدولة لمتطلبات الأزمة وما يتعلق بالتزام الدولة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فقد تم المصادقة على مشروع مالي في 2021 تضمن مجموعة من التدابير المرتبطة في الحق في التعليم والحماية الاجتماعية والصحة والمصادقة على التشريعات ذات طبيعة اجتماعية. وشملت هذه التدابير سن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين في صندوق الاجتماعي والمتضررين من تداعيات تفشي

الجائحة والمصادقة على قانون الاطار المتعلق بالحماية الاجتماعية باعتباره حلقة اساسية في التنمية ولبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية. كما قام مجلس النواب المغربي بتطوير مختلف السياسيات التي تتماشى مع التوجهات العامة لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

38- وأضاف السيد شوكي ان فترة الجائحة شهدت تركيز مجلس النواب على رقابة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فخصص مجلس النواب مجموعة من الجلسات الشهرية لاستجواب الحكومة حول تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بكوفيد-19 و استجابتها لمتطلبات المواطنين. كما قامت اللجان الدائمة باتخاذ مجموعة من التدابير هدفت إلى تسريع تنفيذ اهداف التنمية، ورفع الميزانية المخصصة قي القطاعات الاجتماعية، وتعزيز الاليات للتمكين الاقتصادي للنساء، وضمان المساواة وتقليل نسبة الفقر. كذلك تم إنشاء مجموعة مكلفة بمتابعة القضايا الصحية وتقييم الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة والتمويل الصحي. كما تم إنشاء مجموعة مكلفة بالاقتصاد الأخضر والتعليم الأولي. وعليه ساهم البرلمان بشكل كبير في مراقبة العمل الحكومي من خلال متابعة مختلف البرامج التنموية رغم التحديات التي فرضتها الجائحة.

39- وعلى ضوء ذلك، طرح ميسر الجلسة السيد الصرعاوي بعض الأسئلة المرتبطة بموضوع الميزانية فتساءل عن الآليات التي اتبعتها البرلمانات للتأكد من الحصول على الميزانية وعما إذا تم إجراء نقاش حول تعديل الميزانية أو اعادة توجيه الانفاق الحكومي.

40- فأشارت السيدة سحر عطية، عضو مجلس النواب المصري، أن هناك آليات في البرلمان المصري تسهل عمل الحكومات وتضمن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتقوم جميع اللجان بدراسة خصائصها المالية، ثم تعمل على إعداد الميزانية، ثم عقد اجتماع تنسيقي مع لجنة الموازنة.

41- وبعد ذلك، شارك السيد رضا فرج، عضو مجلس النواب البحريني، تجربة البحرين مشيراً أنه يتم اعتماد ميزانية حسب أسلوب يعرف بالميزانية الصفرية، أي تبني كل جهة حكومية برنامجها من الصفر وليس العكس كما كان يحدث في السنوات السابقة. ثم يتم رفعها إلى مجلس النواب والشورى لدراستها، واعتمادها لفترة سنتين ماليتين. ولا يجوز للحكومة اضافة أي مبلغ مالي الا باعتماد ميزانية جديدة وتقديم التعليل المناسب لهذه الاضافة. كما تقدم الحكومة خطط العمل التنفيذية إلى السلطة التشريعية التي تتطابق مع خطط العمل الموجودة وفقاً للميزانية.

42- وتساءل السيد الصرعاوي عما اذا كان البرلمان يستند الى البيانات التي تقدمها الاسكوا عند النظر في تقديرات الميزانية. وبدوره طرح السيد رضا مسألة كيفية تحديد المؤشرات بناءً لما هو مطلوب وإلى وجود امكانية لقياس هذه المؤشرات. ثم أشار السيد الصرعاوي الى أن متابعة التنمية هي قضية مجتمع وليست محصورة بالبرلمان، وان الاجهزة العليا تعول اهتمام كبير لأهداف التنمية المستدامة بحسب الدور الرقابي الذي تم تحديده في اتفاقية الأمم المتحدة. وهذا يضم اعداد تقارير حول جهوزية الحكومات في تنفيذ الاهداف، اي مرحلة الاستعداد، واعداد تقارير عن مدى التزام اجهزة الدولة في تنفيذ أهداف التنمية، أي مرحلة التنفيذ. ومن هنا تأتي الحاجة إلى المزيد من التفاعل بين البرلمانات والحكومات في إعداد هذه التقارير.

43- وخلص النقاش إلى اقتراح بعض التوصيات والخلاصات حول دور البرلمانات في الموازنة العامة والرقابة:

(أ) أهمية البعد الاجتماعي لموضوع التنمية بترسيخ وتقوية دور البرلماني مع المواطنين.

(ب) شفافية الموازنة؛

(ج) مشاركة المواطنون في اعداد الموازنة؛

(د) تقديم التقارير المالية والاستعانة بمختصين لتحليلها و استخلاص المقترحات؛

(ه) تخصيص موازنة للخيارات البديلة لإدارة المخاطر؛

(و) التركيز على البعد والرؤية الاقتصادية للموازنات من اجل تغيير النمط الاستهلاكي الى نمط انتاجي؛

(ز) ضرورة الاستثمار في قطاع الصحة لأهمية مردوده على المدى البعيد؛

(ح) وضع صندوق للضرائب وتخصيصه للصحة؛

(ط) وضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في كل دولة.

44- وتلا ذلك، عرضاً قدمته السيدة منى فتاح، مسؤولة التنمية المستدامة في فريق خطة 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا حول أداة تتبع الحزم التنفيذية استجابة لكوفيد-19 التي طورتها الاسكوا مع شركائها في الأمم المتحدة. وتعتبر هذه الأداة بمثابة مرصد دولي للاستجابات التي قامت بها حكومات البلدان الأعضاء على صعيد السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية، لتحسين قدرة واستعداد الحكومات لصياغة استجابات سياساتية فعّالة للصدمات المستقبلية. وتتيح هذه الأداة الفرصة لإجراء مقارنة بين الدعم المقدم للسياسات الوطنية مقابل المستويات العالمية والإقليمية ومستويات فئة الدخل. إنها قاعدة بيانات حية وديناميكية وسهلة الاستخدام، يتم تحديثها بشكل دوري.

45- ثم قدمت السيدة ألكساندرا بلاغوجيفيتش، مديرة برنامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي عرضاً حول كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الموارد العامة عند إعداد الميزانية لأهداف التنمية المستدامة. فاستعرضت دليل إرشادات للبرلمانيين بشأن وضع الميزانية لتحقيق معظم الموارد العامة الذي يتضمن نصائح عملية للتعامل مع حالات الطوارئ والتحديات والإجراءات التي يمكن تحديدها والى الطرق المختلفة لتمويل أهداف التنمية المستدامة مع أمثلة من بلدان مختلفة وأسئلة تساعد على القيام بالتقييم الذاتي.

دال- الجلسة الرابعة: إعادة البناء بشكل أفضل لضمان عدم إهمال أحد: دور البرلمانات العربية في حماية كبار السن

46- يسرت هذه الجلسة السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا حيث استهلت الجلسة بمقدمة حول ملامح التغيرات الديمغرافية في المنطقة العربية نحو الشيخوخة حيث من المتوقع أن تمر أغلب بلدان المنطقة في هذا التحول خلال العقدين المقبلين. وهذا الأمر يستدعي اهتمام حكومات البلدان العربية بوضع استراتيجيات خاصة بكبار السن وإدماج قضايا كبار السن في مختلف المجالات، ليس فقط الاجتماعية بل أيضاً الصحية والتخطيط المدني والقطاع المالي وغيرها. كما ذكرت بعض الأمثلة من البرلمانات العربية منها البرلمان الإماراتي الذي أقر قانون كبار السن، ومجلس الشيوخ المصري الذي يناقش هذا القانون، والحكومة السورية التي تناقش مشروع قانون.

47- شاركت السيدة سحر عطية، عضو مجلس النواب المصري، بتجربة إقرار قانون كبار السن العاملين في الجامعات الذي يسمح باستمرار الأستاذ الجامعي بتقاضي مرتبه طالما استمر في عمله بالتدريس ما بعد سن التقاعد. أما قانون كبار السن فهو قيد النقاش ويتضمن نقاطاً عديدة منها الأمور الصحية، والمرافق العامة،

واعتبارات معاش التقاعد، ونشر ثقافة التكنولوجيا في دور المسنين، إضافة إلى إنشاء صندوق رعاية المسنين في وزارة التضامن الاجتماعي تحت اشراف رئيس مجلس الوزراء.

48- تحدثت السيدة سلام سنقر، عضو مجلس الشعب السوري، عن آثار الأزمة والنزاع في الجمهورية العربية السورية على الفئات المهمشة بما في ذلك المسنين. وأشارت إلى دراسة بينت أن أغلب المسنين يعتمدون في توفير احتياجات على أسرهم ما يعكس ضعف آليات الحماية الاجتماعية. وقد أوصت الدراسة بتغيير النظرة النمطية أن المسنين غير منتجين أو فاعلين عبر رفع الوعي المجتمعي وإنشاء قاعدة بيانات للاستفادة من خبرات كبار السن ضمن استراتيجية وطنية. كما أكدت على أهمية الارتقاء بدور الرعاية للمسنين وبناء قدرات العاملين وتوفير الاخصائيين. وختمت بالتنويه بمشروع قانون كبار السن المرتقب من الحكومة.

49- شارك السيد أحمد مفيد، عضو مجلس النواب المغربي، بمداخلة حول قانون إطار للحماية الاجتماعية، صادق عليه البرلمان، والذي من بين أهدافه حماية كل فئات المجتمع بما في ذلك المسنين. كما صدرت نصوص قوانين تطبيقية لتنفيذ هذا القانون. وقد صادق البرلمان على مشروع قانون المالية لعام 2021 والذي تضمن ميزانية مخصصة لموضوع المسنين. القانون يعمل على تعميم التغطية الصحية الشاملة لـ 22 مليون مغربي بما في ذلك المسنين، وتوحيد أنظمة الحماية الاجتماعية وضمان التقاعد ومدخول للذين ليس لهم مدخول. الحكومة الحالية قدمت برنامجها واقترحت تخصيص مدخول شهري للمسنين (برنامج الكرامة). الحماية من مخاطر المرض والشيخوخة وفقدان العمل كما يرتبط بالقرار تطوير سجل اجتماعي موحد. أما التمويل فيأتي من الميزانية العامة للدولة ومن المساهمات أو المدفوعات التضامنية.

50- في الوقت المخصص للنقاش، تداول المشاركون في أهمية تغيير النظرة النمطية نحو كبار السن واعتبارهم أعضاء فاعلين في المجتمع وأصحاب معرفة وخبرات ذات فائدة في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية. وهذا ما يجعل السياسات الحديثة تتخطى الانحصار بالجانب الصحي والمعاشي فقط لكبير السن. كما أكد النقاش على أهمية الأمن المالي في ظل غياب المعاش التقاعدي أو الضمان الاجتماعي في كثير من الدول وخاصة للعاملين في القطاع غير النظامي وتحديداً النساء منهم. كما تمت الإشارة إلى التحدي في تمويل الصناديق المخصصة للقضايا الاجتماعية بما في ذلك قضايا كبار السن. في الدول التي تمر بنزاع، تزداد هشاشة وضع كبار السن نتيجة خسارة افراد العائلة المعيلين، أو الدمار الحاصل للبنية الصحية، أو عدم قدرتهم على الهجرة او النزوح وبالتالي تزداد مشكلة عزلتهم.

51- شارك السيد عزمي شعيبي، مستشار منظمة أمان لمكافحه الفساد وبرلماني سابق في فلسطين، بمداخلة حول تغيير مفهوم المسنين بما في ذلك سن التقاعد، واستمرار العديد منهم في العمل ما بعد السن القانوني للتقاعد. هنا البرلمان مسؤول عن هذا الموضوع والقوانين ذات الصلة أي التقاعد وقوانين الأسرة وقوانين المهنيين (الأطباء/المهندسين/الصيادلة) أي مراجعة أنظمة التقاعد لديها. وأكد على أهمية عمل توازن بين سن التقاعد والدفع بالشباب إلى سوق العمل. ثم أضاء على تجربة فلسطين في دعم منتديات للخبرات بين المتقاعدين. وأشار إلى أهمية إعادة النظر في موضوع الرسوم للضمان الاجتماعي لتصبح تكافلية بحيث يغطي جزءاً منها الشباب العاملين.

52- وقد أشارت السيدة سلام سنقر، عضو مجلس الشعب السوري، إلى جهود لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس في دعم الفئات الضعيفة ومنهم المسنين وذلك بالتعاون مع الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. كما ذكرت أن مشروع قانون التأمين الصحي لكبار السن في طريقه لمجلس الشعب للمناقشة والإقرار والذي ستتحمل الدولة 90 في المائة من نفقاته من صندوق الدعم الاجتماعي.

53- وأضاء السيد رضا فرج، عضو مجلس الشورى البحريني، على جهود وزارة الشؤون الاجتماعية التي تهتم بأمور كبار السن وتوفر الدعم المالي والاجتماعي مشيراً إلى أن كبار السن في البحرين مشمولين في القوانين الحالية لتأمين كافة مستلزماتهم، وهناك مبلغ مخصص لتمويل هذه الموضوع. ونوه إلى محاولة رفع سن التقاعد إلا أن التحدي هو في كيفية الاستفادة من خبرات وإمكانية المتقاعدين، الأمر الذي يحتاج إلى قرارات أو سياسات داعمة.

54- وبيَنت السيدة عناية عز الدين، عضو مجلس النواب اللبناني، أن القوانين الطارئة التي أقرت في لبنان خلال الجائحة لم تتوجه بشكل خاص إلى كبار السن. وأكدت على أن التعاطي مع موضوع كبار السن هو عابر للقطاعات ولا ينحصر في الخدمات الصحية بل يتعداها إلى الرفاه والكرامة ونوعية الحياة واستثمار قدرتهم على العطاء وحمايتهم من العنف وبالتالي ينبغي التعاطي مع موضوع التغطية الصحية بشكل متكامل.

55- في موضوع سن التقاعد، اقترح السيد جورج عقيص، عضو مجلس النواب اللبناني، الأخذ بالتجربة اللبنانية في تحديد سن تقاعد اختياري وآخر إلزامي. وكرر أهمية الحفاظ على التوازن في تأمين فرص عمل للشباب.

56- دار النقاش خلال الجلسة حول تعدد خيارات عمر التقاعد، أي أن يكون هناك عمر اختياري وآخر إلزامي. كما تمت الإشارة إلى الفائدة من إدخال الليونة إلى العمل والبحث عن حلول مبتكرة لضمان استمرارية العمل لكبار السن بظروف تناسبهم وتعزز الاستفادة من فرص الاقتصاد الفضي مع التنبه للتركيبة الديمغرافية للبلد. كما أكدت النقاشات على أهمية إعادة النظر في قوانين العمل لتغطي الأشخاص العاملين ما بعد سن التقاعد القانوني وأهمية تناسق المعلومات في قواعد البيانات حول السجلات الاجتماعية للأشخاص، أي توحيد الملامح التي توصف كبير السن وتعزيز الترابط البيني (interoperability) ضمن البلد الواحد، وربما إقليمياً، الأمر الذي يستدعي وضع سياسة رقمية شاملة وتطوير النظم المعلوماتية التكنولوجية. كما تناولت النقاشات ضرورة بذل الجهود التوعوية المجتمعية بين الشباب للتحضير لما بعد الستين (صحياً، ورياضياً، ومالياً، واجتماعياً مثل التطوع).

57- وقدم السيد طارق النابلسي، وزير مفوض ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية لدى جامعة الدول العربية، عرضاً حول القانون العربي الاسترشادي لكبار السن. وبدأ بذكر خلفية الموضوع الذي انطلق منذ اعتماد الاستراتيجية العربية لكبار السن بمبادرة من تونس في القمة العربية التي عقدت في تونس عام 2019. ومن توصياتها إعداد قانون عربي استرشادي لكبار السن. تم تشكيل فريق عمل من الأمانات الفنية لمجالس الوزراء التابعة للجامعة بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا لإعداد مشروع القانون الذي يتألف من 71 مادة في 8 أبواب حول حقوق كبير السن ورعايته وحمايته من التمييز وتحقيق مواطنته ودمجه في جوانب الحياة وتثمين خبراته والبناء عليها. وقد استندت عملية صياغة مشروع القانون إلى مراجعة للقوانين الموجودة في دول المنطقة إضافة إلى قوانين من دول أخرى والأدبيات المتاحة. كما صدر عن فريق العمل توصية بإنشاء هيئة حماية كبار السن. بعد الانتهاء من القانون، سيعرض على البرلمان العربي ويُعتمد وينشر إلى البرلمانات العربية. وستقدم الجامعة الدعم على المستوى الوطني لتطبيق نموذج القانون.

58- اختتمت الجلسة بالإشارة إلى إمكانات العمل المستقبلي للجهات المنظمة في إطار: (1) القانون الاسترشادي: عقد ورشة برلمانية لمناقشة بنود النموذج ويمكن الاستفادة من تجربة البلدان السباقة في هذا الموضوع. (2) دور الاسكوا في مراجعة عمل خطة مدريد والإطار الإقليمي لقضايا كبار السن في المنطقة

العربية أي تحضير تقارير وطنية لهذه المراجعة، وفي عام 2022 سيكون هناك حوار برلماني حول هذه التقارير لاستعراض نتائجها ثم مؤتمر إقليمي منتصف عام 2022 متعدد الأطراف للمراجعة.

هاء- الجلسة الخامسة: استجابات البرلمانات المؤسسية لجائحة كوفيد-19

59- يسرت هذه الجلسة السيدة جنى البابا، مسؤولة التنمية المستدامة في الإسكوا.

60- شارك عضو مجلس الشعب السوري بمداخلة حول الترتيبات الإدارية بما في ذلك تلقيح أعضاء المجلس والموظفين، وتنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي والتعقيم.

61- استعرض السيد أحمد مفيد، عضو مجلس النواب المغربي، الإجراءات المعتمدة لاستمرار عمل البرلمان في ثلاث مستويات: (1) العمل التشريعي: تقليص الحضور في الجلسات العامة واجتماعات اللجان مع مراعات تمثيل الفرق والمجموعات النيابية إضافة إلى توفير إمكانية المشاركة عن بعد في اجتماعات اللجان كما تم تأمين نقل حي للجلسات العامة عبر الانترنت؛ (2) العمل الإداري: تدابير صحية الزامية مثل لبس الكمامات، والتباعد الاجتماعي، والعمل عن بعد لبعض الموظفين وتقديم الدعم التكنولوجي لهم، واعتماد الجواز الصحي للدخول الى مقر المجلس إضافة إلى تشكيل لجنة للإشراف على التدابير الإدارية؛ (3) العمل الرقابي: تشكيل مجموعة عمل موضوعاتيه ضمت مختلف مكونات المجلس حول الموضوع الصحي وللإشراف على المستشفيات كما عقدت العديد من جلسات الاستماع مع المسؤولين عن المنظومة الصحية. كما تم تشكيل مجموعة عمل صحية تضمنت ممثلين عن الأغلبية والمعارضة أصدرت تقريراً فيه توصيات حول توفير الخدمات الصحية للمواطنين.

62- بدأ السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة الجزائري، مداخلته باستعراض التدابير الحكومية في مواجهة أزمة كوفيد-19 والتي تضمنت توفير التمويل للخدمات والأجهزة الصحية، وتشكيل لجنة علمية تعمل على الاخبار السابق والموثوق لمكافحة الفيروس. هذا بالإضافة إلى وضع إجراءات خاصة بالنساء (الحوامل مثلاً) والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لمنحهم إجازات مدفوعة وتعقيم وسائل النقل وتنظيم أسواق الجملة. ومعاقبة المخالفين لقوانين الحجر الصحي. أما على صعيد المجلس فتم ما يلي: تقليص عدد الموظفين والعمل عن بعد، وعمل جلسة استماع مع وزير الصحة حول التطورات الناجمة عن الفيروس وإجراءات الدولة، والتبرع بجزء من ميزانية المجلس لدعم جهود الحكومة، وتنازل أعضاء المجلس عن نسبة من مخصصاتهم لدعم جهود الحكومة، وتلقيح أعضاء المجلس وموظفيه وعوائلهم.

63- استعرضت السيدة سحر عطية، عضو مجلس النواب المصري، إجراءات المجلس ودور اللجنة الصحية في متابعة جهود مواجهة الفيروس. وبينت أن اللجان عملت على متابعة الإجراءات المرتبطة بالأزمة كلٌّ في مجال عمله. أما إدارياً داخل المجلس فتم تقليص عدد الموظفين، ومنح إجازات استثنائية مدفوعة للأعضاء/الموظفات الحوامل أو المسؤولات عن الأطفال. وأشارت إلى التحدي في تطبيق التباعد الاجتماعي خلال الجلسات نظراً لعدد الحضور الكبير.

64- دارت النقاشات في الجلسة حول آثار الجائحة على عمل البرلمان في ظل الإجراءات الصحية وإجراءات الحجر. وطُرحت التساؤلات حول كيفية إدارة الجلسات ومشاركة الأعضاء وحضور الجلسات والتصويت وما لذلك من انعكاسات على تعديل النظام الداخلي أو القانون الداخلي للبرلمان لضمان استمرار عمله خلال الأزمات. كما أكد المشاركون على أهمية إدخال التكنولوجيا الرقمية إلى عمل البرلمان، في إطار استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي، والتي بدورها لها العديد من الفوائد كتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات وإمكانية اعتماد التصويت

الإلكتروني أو عقد جلسات استماع عن بعد. كما أكد المشاركون على أهمية النظر في الوسائل التي تحافظ على مستوى التمثيل.

65- عرض السيد أندي ويليامسون، باحث أول في الاتحاد البرلماني الدولي، نتائج البحوث حول عمل البرلمانات التي تغيرت بسبب الجائحة، ومنها البرلمان الإيرلندي الذي أقر بكم كبير من الابتكارات خلال اشهر قصيرة من الجائحة. بشكل عام، أصبحت البرلمان أكثر مرونة وأكثر كفاءة لعدة أسباب منها اعتماد العمل عن بعد. حوالي ثلثي البرلمانات المشمولة في البحث عقدت اجتماعاً افتراضياً أو مختلط والثلث عقد اجتماع الهيئة العامة بشكل افتراضي أو مختلط. وركز على الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والقضايا السياساتية والأمنية التي ينبغي مراعاتها.

66- أشار السيد فادي جردلي، أستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، إلى الضغوطات التي اختبرها البرلمانيون خلال الجائحة والتحدي المرتبط بصنع القرار والقيام بالوظائف البرلمانية. كما أكد على أهمية استخدام الأدلة في صنع القرار وما يعنيه ذلك من متطلبات الوصول إلى البيانات والبنية التكنولوجية والخبرات الإحصائية اللازمة والتعاون مع المؤسسات البحثية. وقد اقترح النظر في ابتكارات العمل المؤسسي للتجاوب السريع مع الأزمات وآليات الوصول إلى المعلومات إضافة إلى القيام بتقييم داخلي للبرلمان حول آليات الوصول إلى المعلومات واستخدام الأدلة بحيث يصار إلى مأسسة هذا الموضوع.

67- وقد أضاءت النقاشات على تحديات مرتبطة بالمعلومات منها قوانين الوصول إلى البيانات، وقانون توحيد السجلات الإدارية وآليات الربط والتبادل البيني للبيانات. هذا وتمت الإشارة إلى أهمية وضع أدلة توجيهية حول العمل التشريعي والرقابي والإداري في ظل الازمات (ما هو حضوري وما هو اختياري).

واو- الجلسة الختامية: خطوات مستقبلية وملاحظات ختامية

68- اختتمت أعمال المنتدى السيدة ميساء يوسف من الإسكوا حيث لخصت أبرز التحديات التي أضاءت عليها النقاشات إضافة إلى الفرص والتجارب المفيدة. وقد نوهت أن أبرز العوائق الهيكلية لتنفيذ خطة عام 2030 هي السياسات المتجزأة ومعالجة ذلك يتطلب فهماً للترابط بين الأهداف الأمر وبالتالي النفاذ والوصول إلى البيانات والتنسيق بين اللجان. ولخصت أبرز ملامح النقاش خلال المنتدى في: (1) ضعف التركيز في المنطقة على الرعاية الصحية الأولية الوقائية، بل يكون الصرف المكلف على الخدمات العلاجية؛ (2) ضعف في مقاربة الامساواة في المنطقة العربية والافتقار إلى بيانات مفصلة، أي ليس فقط النوع الاجتماعي، بل أيضا جغرافيا، مستوى الدخل، الإعاقة، (3) الرقمة وتكنولوجيا المعلومات هي مفتاح التشبيك وربط السياسات والوصول الى المعلومات، (4) اشراك أصحاب المصلحة واشراك البرلمان في عمليات التخطيط لا يزال ضعيفا في المنطقة. (5) العوائق الهيكلية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة: الربط بين الموازنات والتخطيط والمقاصد التنموية. هناك قلق حول تحديد الأولويات والموارد اللازمة وكيفية التعامل مع لجنة الموازنة. ونهاية جددت التزام الجهات المنظمة، الاسكوا والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، بدعم حوار برلماني عربي حول التنمية المستدامة في ظل كوفيد-19 والتعافي منها وبلورة مشاريع إقليمية أو وطنية لدعم جهود البرلمانيين.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

69- أشرف الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني العالمي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على تنظيم المنتدى بشكل افتراضي يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2021.

باء- الافتتاح

70- افتتح أعمال المنتدى السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج في الإسكوا، بكلمة أشار فيها إلى ان جائحة كوفيد-19 أسفرت عن تداعيات كبرى على التنمية في المنطقة العربية وعلى تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن التأثيرات على البلدان العربية جاءت متفاوتة، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية قد تقلص بنسبة 6.1 في المائة في عام 2020 وانخفضت الصادرات الإقليمية بمقدار النصف. وفي ظل استمرار الجائحة وبطء عملية التلقيح، فمن المقدر أن يستمر الأثر السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ليسجل نسبة 4.1 في المائة في عام 2021، مما سيحد بلا شك من قدرة الدول العربية على تمويل خطط الحماية الاجتماعية التي تحتاج إليها المنطقة بشكل كبير وسيوسع الفجوات القائمة منذ سنوا ت، حيث لم يتعد متوسط ما كانت تنفقه المنطقة على الحماية الاجتماعية) باستثناء الصحة (قبل الجائحة نسبة 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 21 في المائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

71- وأضاف أنه لا بد أن تأخذ جهود إعادة البناء في الاعتبار تأثير الأزمة على الفئات الضعيفة مثل النساء وكبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إذا أردنا الخروج بشكل أقوى من هذه الأزمة العالمية وضمان التعافي الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمرن. كما أكد على ضرورة التنبه إلى أن المنطقة سوف تشهد زيادة سريعة في عدد كبار السن في العقدين المقبلين، حيث يُتوقع أن يرتفع عدد من هم فوق ال 65 عاما من 21 مليونا في عام 2020 إلى أكثر من 71 مليونا في عام 2050، لتصل نسبة كبار السن إلى حوالي 11 في المائة من إجمالي السكان. وسيزيد ذلك الضغط على أنظمة الحماية الاجتماعية المتعثرة أصلاً، خاصة وأنه في 11 دولة في المنطقة، يتلقى أقل من 40 في المائة من السكان فوق سن التقاعد معاشاً تقاعدياً، وفي بعض الدول العربية الأقل نمواً، تتجاوز النفقات الصحية من الأموال الخاصة 70 في المائة من إجمالي النفقات الصحية. ولذلك، أصبح من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لنحمي مستقبل من هم اليوم من الشباب أو متوسطي العمر.

72- وأوضح انه فيما تسعى البلدان العربية لعبور الأزمة وإعادة البناء بشكل أفضل للجميع، ولا سيما لمن هم أكثر ضعفاً، تبرز حاجة ملحة لبناء مؤسسات قوية تستقطب الثقة، ولإيصال صوت جميع الفئات وتعزيز المشاركة. أنتم كبرلمانيين تملكون مفتا ح تحسين رفاه المواطنين وتحقيق تطلعاتهم دون إهمال أحد. إن أدواركم التشريعية والتمثيلية والرقابية تخولكم قيادة العمل نحو تحقيق خطة 2030 عن طريق دمج مبادئ الخطة وأهدافها ضمن العمليات التشريعية التي ستتشكل على أساسها خطط التعافي الوطنية والسياسات والميزانيات، وعن طريق اعتماد نهج شامل ومبتكر لصنع القرار قائم على التعاون والتواصل والشراكات المتعددة الأطراف. وقد برهنت البرلمانات العربية عن قابلية هذا الأمر. حيث أطلق عدد منها مبادرات واعدة خلال العام الماضي تضمنت تغييرات إجرائية مبتكرة لضمان استمرار عمل البرلمان خلال الجائحة، وإقرار تشريعات بشكل طارئ، ومراقبة تنفيذ الحكومة للمبادرات الداعمة للمواطنين والشركات والفئات الأكثر ضعفا المتأثرة بالأزمة.

73- واختتم مداخلته بالقول انه تبين وجود تحديات مشتركة يجب التغلب عليها من أجل تفعيل دور البرلمانات في المنطقة مستقبلاً. فيما نمر جميعاً بظروف استثنائية، فإننا نعول على البرلمانيين كشركاء أساسيين لاتخاذ تدابير واستجابات استثنائية تمكننا من تحقيق ما تصبو إليه من تنمية أكثر شمولاً واستدامةً على الرغم من الأزمة.

74- وألقى السيد مارتن تشنغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، كلمة أكّد فيها ان جائحة كوفيد -19 لا تزال تفرض عقبات أمام تحقيق أجندة 2030 ولا تزال التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سببتها الجائحة تعرقل المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ان المجتمع الدولي وعد بعدم إهمال أحد، لكن التقدم المحرز على مدى عقود في التنمية يتعرض للتهديد ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة جهود التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح.

75- ليس علينا ان نتعافى من هذه الجائحة فحسب، بل يجب أن نبني بشكل أفضل. يجب أن يتم دعم أهداف التنمية المستدامة بإجراءات ملموسة على المستوى الوطني لضمان فعاليتها. لذلك، يجب أن تستمر البرلمانات في المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030. وفي الوقت نفسه على البرلمانيون ممارسة السلطة بشفافية، وتحويل الالتزام الطوعي بأهداف التنمية المستدامة إلى قوانين قابلة للتنفيذ، ومحاسبة الحكومات على سياساتها التنموية، واعتماد الميزانيات الوطنية التي توفر التمويل الكافي للتنمية المستدامة وتمثل احتياجات الناخبين، ولا سيما اللذين يعانون من خطر التعرض للإهمال.

76- ثم أفاد السيد تشنغونغ بأن هذا المنتدى البرلماني الإقليمي يأتي في الوقت المناسب لحشد التعاون البرلماني وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فسيوفر هذا الحدث منصة للبرلمانيين في جميع أنحاء المنطقة للتفكير بشكل مشترك في النجاحات وكذلك التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أثناء الجائحة. كما شدد ان الحوار الإقليمي الذي سيعقد خلال هذين اليومين سيكون مفيدًا للغاية من حيث تحديد الإجراءات البرلمانية التي يمكن اتخاذها من أجل تنمية أكثر شمولية ومرونة واستدامة في المنطقة، بما في ذلك خلال أوقات الأزمات. وأضاف ان دعم البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أولوية أساسية بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. وأشاد بجهود البرلمانات في المنطقة التي تمسكت بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة، حتى خلال هذا الوقت الصعب.

77- وفي ختام كلمته، شدد السيد تشنغونغ ان الوقت يداهمنا وان استحقاق عام 2030 أقرب مما نظن. ولو أردنا ان نوفي بوعودنا بشأن التنمية المستدامة بحلول نهاية هذا العقد، يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءًا لا يتجزأ من عمل البرلمانات في جميع أنحاء المنطقة والعالم. يوفر هذا المنتدى فرصة فريدة لتطوير توصيات واضحة وملموسة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة، ولتحفيز البرلمانيين ليصبحوا لاعبين رئيسيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان إعادة البناء بشكل أفضل.

78- وتلا ذلك كلمة ألقاها السيد حسن كريّم، مستشار الحوكمة للبلدان العربية بالنيابة عن السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان، اعتبر فيها ان دور البرلمانات هو الأهم في متابعة ومراقبة الحكومات في مواجهة الأزمات وفي توفير التشريعات اللازمة وتوفير المناخ القانوني الملائم، بما يشمل إقرار الموازنات العامة وتوفير التمويل اللازم والضروري. كما أشاد بأهمية المنتدى من أجل تبادل المعرفة والتجارب في هذه المجالات.

جيم- المشاركون

79- حضر الاجتماع 44 مشاركاً من 9 بلدان عربية هي البحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية وعُمان والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب بالإضافة إلى 13 مشاركاً من الجهات التي شاركت في تنظيم الاجتماع. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 40 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

80- فيما يلي ملخص لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى، جلسة تمهيدية؛

(ج) الجلسة الثانية، الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في التمثيل وفي سن القوانين؛

(د) الجلسة الثالثة، الاستجابة لأزمة كوفيد-19: دور البرلمانات في الموازنة العامة والرقابة؛

(هـ) الجلسة الرابعة، إعادة البناء بشكل أفضل لضمان عدم إهمال أحد: دور البرلمانات العربية في حماية كبار السن؛

(و) الجلسة الخامسة، استجابات البرلمانات المؤسسية لجائحة كوفيد-19؛

(ز) الجلسة الختامية، خطوات مستقبلية وملاحظات ختامية.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

مملكة البحرين

سعادة السيدة أميرة حسين القطاف
رئيس قسم تنمية العلاقات البرلمانية
مجلس النواب

سعادة السيد محمد علي حسن علي
عضو مجلس الشورى البحريني

سعادة السيد رضا فرج
عضو مجلس الشورى البحريني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد الصديق بخوش
برلماني، رئيس لجنة المالية والميزانية

سعادة السيد إسماعيل قوادرية
برلماني، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والصناعة والتجارة والتخطيط

سعادة السيدة حفيظة بن خيرة
إطار سامي مكلفة بالدراسات والتلخيص بقسم العلاقات الدولية والتعاون البرلماني، المجلس الشعبي الوطني

سعادة السيد خنوف عز الدين
الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني

الجمهورية العربية السورية

سعادة السيدة سلام سنقر
رئيسة الشؤون الاجتماعية في مجلس الشعب
البريد الإلكتروني: eyyad80@hotmail.com

سعادة السيد مصطفى ليل
رئيس لجنة الادارة المحلية والتنمية العمرانية

سعادة السيد معيوف الذياب
نائب رئيس لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي

سعادة السيد محمد نائل تريسي
أمين عام مجلس الشعب

سعادة السيد عبد العظيم دياب
مدير العلاقات العامة

سلطنة عمان

سعادة السيد عبدالله بن علي الحمحامي
عضو مجلس الشورى

سعادة السيد محمد بن أحمد المدحاني
عضو مجلس الشورى

السيد علي بن بدر البوسعيدي
باحث إداري أول

دولة الكويت

سعادة السيد أحمد الأحمد
رئيس اللجنة المالية والاقتصادية
وخبير في المجال للمشاركة باسم مجلس الأمة.

الجمهورية اللبنانية

سعادة السيدة عناية عز الدين
نائب ومنسقة الهيئة النيابية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة
مجلس النواب

سعادة السيد جورج عقيص
نائب، مجلس النواب اللبناني

دولة ليبيا

سعادة السيدة ربيعة عبد الرحمن ابوراص
عضو مجلس نواب ورئيس اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

سعادة السيدة رحمة أبو بكر علي ادم
عضو مجلس نواب وعضو اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

حضرة السيد أحمد رجب مخزوم بن هامل
موظف باللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

<u>جمهورية مصر العربية</u>

معالي السيدة سحر عطية
عضو، مجلس النواب

<u>المملكة المغربية</u>

سعادة السيدة إلهام الساقي
عضو مكتب مجلس النواب

سعادة السيد محمد شوكي
رئيس اللجنة المالية والتنمية الاقتصادية
عضو مجلس النواب

سعادة السيد أحمد مفيد
مدير مركز الدراسات والبحوث البرلمانية

سعادة السيد حمزة سوكاح
إطار بمديرية العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

باء- الخبراء

السيد عادل الصرعاوي
برلماني سابق في مجلس الأمة الكويتي

السيد عزمي صالح الشعيبي
برلماني سابق وعضو في منظمة امان

السيد فادي الجردلي
أستاذ جامعي في النظم والسياسات الصحية
الجامعة الأميركية في بيروت

السيد محمد العجاتي
باحث في العلوم السياسية ومدير منتدى البدائل العربي

جيم- المنظمات الإقليمية

<u>جامعة الدول العربية</u>

السيد طارق النابلسي
وزير مفوض ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
قطاع الشؤون الاجتماعية

دال- الجهات المنظمة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيد منير تابت
نائب الأمينة التنفيذية للبرامج

السيدة ميساء يوسف
رئيسة بالإنابة
فريق خطة 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة جنى البابا
مسؤولة شؤون التنمية المستدامة
فريق خطة 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة سارة سلمان
مسؤولة شؤون السكان
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة منى فتاح
مسؤولة التنمية المستدامة
فريق خطة 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
فريق خطة 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة

السيدة أنجلا سماره
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة رنا حريز
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)

السيد مارتن تشنغونغ
الأمين العام
الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة إيزابيل أوباديارو
الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة ألكساندرا بلاغوجفتش
الاتحاد البرلماني الدولي

السيد آندي وليامسون
باحث أول، مركز الابتكار في البرلمان
الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة كارلي جونسون
الاتحاد البرلماني الدولي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (UNDP-RBAS)

السيد حسن كريّم
مستشار في الحوكمة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية